

رؤية تحليلية حول سعر الصرف الجزائري

د/ سعدى فېمل

استاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

الملخص:

الجزائر وفي المحور الثالث تعرضنا أبعاده الاقتصادية من تحريره.

1- مفاهيم أساسية حول الصرف الأجنبي:

1-1 مفهوم سعر الصرف: هناك تعريف عديدة لسعر الصرف لنذكر أهمها فيما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.¹

ويعرف أيضا بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات²

كما يعرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.³

ويعتبر سعر الصرف أداة لربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.⁴

إن الجزائر كباقي البلدان لها نظام نقدي خاص بها وعملة خاصة بها، بعد الاستقلال أصبح الدينار عملتها الرسمية بعدما قررت السلطات العمومية إصدار وحدة نقدية خاصة، كما أن الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على سوق لسعر الدينار ذي مرجعية تاريخية معينة وتضبطها مجموعة من آليات وتخضع لمجموعة من المتغيرات كان على الجزائر أن تتكيف معها حسب متطلباتها الاقتصادية.

تمهيد:

نظرا لتطور مبادلات الاقتصادية وتعدد مجالاتها، دفع بفكر الإنسان أن يطور البحث عن إيجاد وسائل أخرى أدق لتقييم السلع والخدمات محل للتبادل بعدما كان يعتمد على المقايضة في البداية، فقد تم اكتشاف النقود التي استعملت كوسيلة للتبادل بين الدول وأصبح لكل دولة عملتها الخاصة بها، فكل دولة لا تتعدى قدرة إبراء عملاتها حدودها الوطنية وبالتالي لا يستطيع حامل للدينار الجزائري الشراء من السوق المحلي الأجنبي مثلا في بريطانيا عليه تبديل الدينار الجزائري بالجنيه الإسترليني ولهذا تختلف طرق الدفع في الداخل عن الخارج حيث يتم تسوية العملات المحلية بالأجنبية ويتم ذلك في التجارة الخارجية باستخدام ما يسمى بسعر الصرف تتم عملية صرف العملات كأى سلع أخرى بناء على عرض العملة والطلب عليها ويسمح سوق الصرف بتنظيم مجموعة التدفقات النقدية والمالية بين الدول ولهذا فإن أي تغيير في قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملة الأجنبية قد يحدث تقلبات تؤثر على صادراتها و وارداتها وبشكل خاص على المركز المالي لمؤسساتها الاقتصادية ولهذا على كل دول أن تحدد نظام صرفها حسب متطلباتها الاقتصادية، وكل هذا سوف نتطرق بالتفصيل في المحاور الموالية، حيث سنتعرض في المحور الأول إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصرف الأجنبي وفي المحور الثاني تناولنا تجربة تنظيم الصرف في

¹ شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص: 139.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص: 105.

³ Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie, 4eme edition France 2006, p: 340.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص: 96.

عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.²

1-3 مفهوم سوق الصرف: هناك عدة تعريفات من أهمها:

هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

كما يعرف بأنه الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية للبنوك والمؤسسات المالية.³

ويعتبر أيضا بأنه السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (رويترز) (Reuters) وتعمل 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق عبر العالم.⁴

2- تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري: لقد عرفت نظام الصرف الجزائري عدة مراحل منذ نشأته وذلك حتى يستجيب للمتطلبات الاقتصادية ويمكن حصر هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963)

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

أ-طريقة يقين: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 1.5385 دولار.

ب-طريقة عدم يقين: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس \$ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: \$1 = 59.67 دج.

1-2 كيفية تحديد أسعار الصرف: نميز ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.¹

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي

² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 109 ص: 110.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

⁴ عبد المجيد قدي-المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003/2004، ص: 108 ص: 109.

عبد الرحمان يسري، أحمد السريني، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعة الاسكندرية، 2007، ص: 180.¹

الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري¹.

المرحلة الثالثة: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1974-1986)

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري في هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطرق التالية:

* حساب التغيرات النسبية لعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي

$$\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jin)} \text{ أو } \frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jio)}$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $\$/jio$ أو $\$/jin$ كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا:

$\$/jin$: دولار أمريكي.

ai: كل عملة من العملات الصعبة 13 التي تكون في سلة دج.

$\$/jio$: سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة 1974.

$\$/jin$: سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة للسلة اليوم.

حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة دج بالنسبة لـ \$ أي مجموع التغيرات النسبية $\$/ji$ مرجحة بالعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة لـ دج، يتم هذا وفق الطريقة التالية:

$(\$ / DA)_n = (1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/ji) \text{ مرجحة بالعامل } ai$

$(\$ / DA)_n = \text{سعر الصرف اليومي لـ } \$ \text{ بالـ دج}$

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد مواجهة المخاطر المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال واختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسيروها بمفردها، باستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.

المرحلة الثانية: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)

بدأت سياسة الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة الدينار الجزائري في أبريل 1964 وابتداء من هذه المرحلة، عرفت أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري عدة مراحل وبعد أن كان مضبوطا بفرنك الفرنسي وكان قابلا لتداول حيث كان 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي وهذا راجع لكون الجزائر في تلك الحقبة مقاطعة فرنسية، وتم إصدار قانون 11/64 الذي ينص على أن يكون للدينار الجزائري قيمة مقابل الدولار الأمريكي وكان 4 دنانير = 180 ملغ من الذهب.

لأنه في هذه الفترة كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي، ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار، كما عرف الفرنك الفرنسي خلال هذه فترة ضعفا، لكن الدينار الجزائري بمقابل لم يتم تخفيضه نتيجة تطبيق مخططات تنموية وهذه الخطوة أدت إلى عدم انخفاض الدينار الجزائري مع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم علاقته الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

1 دج = 1.25 فرنك أي ف ف = 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

ومع استمرار انخفاض الدينار بانخفاض الفرنك وأمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة دج تفوق قيمته الحقيقية، وهذا لتخفيف تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 155 ص: 156.

كما أن عملية التخفيض يجب أن تحضر بدقة ونجاعة حيث أن نجاحها يتوقف على عدة مقاييس أهمها:

- اختيار الوقت المناسب لهذه العملة.
- اختيار المعدل المناسب.
- التحكم في نتائج هذه العملية.

والهدف الأساسي لتخفيض العملة هو تحكم السلطات في أسعار الصرف من أجل تعديل أسعار السلع المحلية إلى مستوى السلع الأجنبية لكن نتائج هذه العملية تختلف باختلاف الوضعية الاقتصادية للدولة.

ويمكن التمييز بين حالات مختلف لعملية تخفيض العملة حسب ظروف الاقتصادية مختلف، كالعجز في الميزانية العمومية أو العجز في ميزان المدفوعات، البطالة كسبب لتخفيض العملة.²

ونظرا لتلك الفترة الحرجة التي مرت بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض عائداتها من صادرات المحروقات، هذا ما جعلها من غير الممكن الإبقاء على نفس سياسة الصرف، حاولت السلطات تعويض هذا الانخفاض بالقروض الخارجية وزيادة التضيق على الاستيراد، بتعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار، للتقرب من قيمته التوازنية.

وقد اعتمدت الجزائر على التخفيض الزاحف أو المنحدر، وهي طريقة تبنتها السلطات من أجل التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية، حيث انتقل سعر الدينار الجزائري من 1 دولار = 4,85 دج في الثلاثي الثاني من سنة 1987 إلى 1 دولار = 12,19 دج سنة 1990 أي تخفيض بنسبة 160% مقارنة بعام 1987.

ونظرا لتدهور الحالة الاقتصادية سنة 1991، سارعت السلطات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد كلي مدعم من صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع آليات اقتصاد السوق، ولهذا قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22%،³ وقد عرفت

$(\$/DA)_0 =$ سعر صرف \$ بالنسبة لـ دج في 1974 (سنة الأساس)

ويكون ترجيح عملات السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية (العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية على هذا الأساس، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبية مهمة في السلة (في حدود 40%) انطلاقا من تواجده المسيطر على مستوى مداخيل التصدير للجزائر بنسبة 95% الآتية من صادرات المحروقات.

وعليه، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات، قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس صحيح.

ومن جهة أخرى، فإن انخفاض قيمة الديون الخارجية للجزائر مرتبط بقيمة صرف دولار الأمريكي مقارنة بعملات التي تمت بها الديون، وهذا ما سمح لها بتخلص جزء من مديونيتها خلال 1980 و1984 بسبب ارتفاع قيمة الدولار (سياسة دولار القوية التي انتهجتها آنذاك حكومة رقان الأمريكية).¹

المرحلة الرابعة: التخفيض الزاحف والرسمي لسعر صرف الدينار الجزائري (مارس 1987 - أبريل 1994)

أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الجزائري الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والمقصود بتخفيض قيمة العملة بأنه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، كما يعتبر تخفيض في قيمة العملة عمل إداري هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض قيمة يتمثل في تغيير قيمتها في طرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى.

² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 99 ص: 100.

³ Abdelkarim Naas, Le Système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, INAS, Paris 2003, p: 216.

¹ A. benbitour, L'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, édition Marinoor, alger, 1998, p: 70.

| تسعيرة 1994/04/10 | تسعيرة 1994/04/08 | العملات الأجنبية |
|----------------------|----------------------|---------------------------|
| 36,0075 | 25,6912 | الدولار الأمريكي (USD) |
| 299,1153 | 213,2934 | الشلن النمساوي (ATS) |
| 102,1382 | 72,8311 | الفرنك البلجيكي (BEF) |
| 26,0829 | 18,5992 | الدولار الكندي (CAD) |
| 2492,2135 | 1777,1998 | الفرنك السويسري (CHF) |
| 2104,2251 | 1500,4789 | المارك الألماني (DEM) |
| 26,0284 | 18,5603 | البيزetas الإسبانية (FPS) |
| 6,1389 | 4,3815 | الفرنك الفرنسي (FRF) |
| 22,0694 | 15,7372 | الليرة الإيطالية (ITL) |
| 34,2407 | 24,4166 | الين الياباني (JPY) |
| 63,1711 | 37,0151 | الجنيه الإسترليني (GBP) |
| 537,2570 | 383,1077 | الكرون الدنماركي (DKK) |

إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات وأهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض:

- ودائع الزبائن في حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة.

- عوائد الصادرات من غير المحروقات والعوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر.

- كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لاحتياجاتها الخاصة أو لاحتياجات زبائنها.

- المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف.

- موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي.

ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي:

- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر.

الفترة 1991 إلى غاية بداية 1994 استقرار نسبي لسعر الصرف، لكن هذا الاستقرار لم يعكس القوى الحقيقية للاقتصاد الوطني، بسبب التضخم الناتج عن السياسة المالية توسعية خلال هذه الفترة.¹

وبعد التخفيض الرسمي الأول لسعر صرف الدينار الجزائري، قامت السلطات النقدية بالتخفيض الثاني من نوعه بـ 40.17% مع بداية سنة 1994، وذلك تطبيقا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (برنامج التعديل الهيكلي) المدرج من قبل صندوق النقد الدولي في ماي 1994، وهذا في إطار التوجه من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق ومن ذلك المنطلق أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات التجارية مع الخارج.²

إن الحدث البارز في هذه الفترة، هو قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40,17% في 9 أبريل 1994 وأصبح معدل صرف الدينار يوم 10 أبريل 1994 يساوي: 36,0075 دج لكل دولار، والجدول الموالي يظهر سعر صرف الدينار بالنسبة لأهم العملات الدولية.

الجدول رقم(01): سعر صرف الدينار بالنسبة لأهم العملات الدولية بتاريخ: 1994/04/10.

الوحدة: دينار جزائري

المصدر: بنك الجزائر.

كما لا بد من تعرض لقانون مراقبة الصرف في الجزائر رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 الذي حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخل الناجمة عنها بطبيعة الحال.

وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف

¹ K. Nashahibi et Autre ,Algerie:Stabilisation et transition à l'économie de marché ,Fond Monétaire Intenational, washington 1998,p:85.

² The World Bank, Democratic and Popular Republic of Algeria: Exchange and Trade reform, April 1991, p:17

عند افتتاح كل حصة بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفيه (يساوي دائما لسعر إقفال الحصة السابقة) والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، وعلى هذا أساس كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراءه وبسعر الصرف المطلوب.

كما يقوم ممثل بنك الجزائر بتسجيل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.

في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يغلق به سيكون أدنى من الأسعار المعروضة.

أما في الحالة المعاكسة أي إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازني، وقد استمر هذا النظام إلى غاية استبداله بنظام السوق بين البنوك في سبتمبر 1995.

ب- سوق الصرف ما بين البنوك:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر من أجل تحرير تجارتها الخارجية ونمط صرفها (في إطار برنامج التعديل الهيكلي)، قام بنك الجزائر بإصدار تعليمية رقم: (95-08) المؤرخة ب 23 سبتمبر 1995 الخاصة بسوق الصرف أي من خلال هذه التعليمية تصبح السوق مفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهما ويحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.

وقد جاءت فكرة إنشاء سوق الصرف في الوقت الذي تمكنت فيه البنوك من تسيير وضعيات صرفها بالعملات الأجنبية حيث أن التبادلات التي تجري بين البنوك، لا تأخذ طابع الودائع أو القروض، إنما طابع الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بين البنوك التجارية والبنك المركزي من جهة، ومن جهة أخرى مع المراسلين الأجانب

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

- تمر عملية تمويل وإيرادات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.

- يقوم الوسيط المعتمد بمنح مستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد أو ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية المساحة المالية للمستورد وتوفر ضمانات الكفاية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية، ويكون هذا الوسيط المالي مسئولا أمام البنك الجزائري في حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن.

- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.¹

المرحلة الخامسة: مُط الصرف العائم المسير لدينار الجزائري من (سبتمبر 1994 إلى يومنا هذا)

بعد تخفيض الثاني الرسمي لسنة 1994 لسعر الصرف الدينار الجزائري، تبنت الجزائر نمط صرف متقلب موجه، اشتغل أولا بحصص التثبيت وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف.

أ- التثبيت الصرف بالحصص من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995:

لقد أدرج هذا النظام بالتعليمية رقم 61-94 المؤرخة ب 28 سبتمبر 1994 حيث ينص البند رقم 02 على: "تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية". ولقد يعتمد هذا النظام على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

- نسبة قصوى تقدر بـ 30% بين المبلغ المرتفع لوضعية صرف طويلة أو قصيرة الاجل بالنسبة لمجموع العملات الأجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.¹

وعندما ما تتدخل البنوك والمؤسسات المالية في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

كما لا بدأ من تذكير أنه في ديسمبر 1995، أنشأ بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وقم تم إصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات المنظمة لها، ومن جملة هذه اللوائح والتعليمات:

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23-02-1995 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلق بسوق الصرف.

- اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 26-12-1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.

- التعليمات رقم 95-79 المؤرخة في 27-12-1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف، حيث تنص المادة الأولى منها على:

تطبيق اللائحة رقم 95-08 المذكورة أعلاه والمتعلقة بسوق الصرف والتي تحدد عملية تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك، كما تحدد الشروط العامة لتسيير العمليات فيها، ولقد بدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقاً من 02 جانفي 1996.

وكان المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك الوسيط المعتمدون الذي كان تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزائنهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة، حيث يمكنهم معالجة العملة المسجلة في الحساب البنكي.

كما تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقاً ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والأجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين وهما: سوق الصرف ما بين البنوك العاجل وسوق الصرف ما بين البنوك الأجل.

كما يتدخل بنك الجزائر في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب، في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مداخيل صادرات المحروقات، فهو المسيطر على السوق.

وسوق الصرف ما بين البنوك تشغل بصفة مستمرة، والمتدخلون ينجزون عملياتهم كل أيام الافتتاح، كما تعالج العمليات بواسطة التلفون، التلكس، الانظمة الالكترونية لمعالجة عمليات الصرف... وغيرها.

ويرخص للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بأن:

- تبيع للبنوك غير المقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحرية التحويل.

- تبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري والمودعة في حسابات الدينارات المحولة.

- شراء وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية مقابل الدينار الجزائري، بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك.

كما تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين باحترام:

- نسبة قصوى تقدر بـ 10% بين المبلغ المرتفع لوضعية طويلة أو قصيرة الأجل لكل عملة أجنبية ومبلغ الأموال الخاصة.

¹ اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

الجدول رقم(2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة (1992-2000)

| 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 21.8 | 23.3 | 35.0 | 47.6 | 54.7 | 57.7 | 58.7 | 66.5 | 75.6 |
| 360 | 450 | 590 | 63 | 490 | 070 | 390 | 740 | 6 |

المصدر: وزارة المالية

من خلال الجدول السالف الذكر يتضح لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف عدة تخفيض حتى يتماش مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

3- الأبعاد الاقتصادية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وباعتبار الجزائر دولة بترولية من الدرجة الأولى، مما انجر عنه أزمة مديونية حادة بسبب تراجع مداخيلها، هذا ما أدى إلى جملة من الإصلاحات الاقتصادية مع بداية التسعينات التي مست مختلف القطاعات بما فيه القطاع المالي والنقدي.

ولقد اتخذت السلطات النقدية الجزائرية إجراءات اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري، كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوز مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:

- هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة هذا ما يزيد من تشجيع الأعدان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

أما بنك الجزائر، فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير احتياطاته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف، أما مكاتب الصرف، فإنها تقوم بتسهيل عمليات الصرف الآلي، وللقيام بهذه التسهيلات وزيادة عدد المتدخلين في سوق الصرف، يسمح بنك الجزائر بتطبيق اللائحة رقم 07-95-07 والتعليم رقم 96-86 المؤرخة في 18-12-1996 وإمكانية إنشاء مكاتب الصرف بهدف تحقيق عمليات الصرف الآلي للمقيمين وغير المقيمين الراغبين في تحقيق عمليات الصرف. والتعليم رقم 96-08 تحدد شروط هذا النوع من المكاتب وكيفية تنظيمها وتسييرها.

مكاتب الصرف يمكن ان تكون هيئة او وكالة للصرف، ويتم انشاؤها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري. (1) وهي تقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، بنكوت البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: التلغراف، التلكس... وغيرها.¹

وفيما يخص التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك، تعالج عمليات الصرف بطريقة المقايضة، وأسعار الصرف تتحدد بقانون العرض والطلب، والوسطاء المعتمدون يقومون بإعلان أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بصفة مستمرة.

كما أصبحت هناك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص ويطلق على هذه النقابة تسمية لجنة متابعة خسائر الصرف والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات تغطية خسائر الصرف، وقد تميز سوق الصرف الجزائري ما بين البنوك باحتكاره من طرف عارض واحد هو بنك الجزائر.

ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة (1992-2000) في الجدول الموالي.

اللائحة 07-95 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بنظام مراقبة الصرف

الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته.

يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

- يعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية في مختلف التكتلات الاقتصادية.

- يساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.

- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).²

إن من أجل تحرير الدينار الجزائري يجب أن تحقق الدولة ما يلي:

أ- سعر الصرف الملائم: إذ يجب تحقيق سعر الصرف يتلاءم ويناسب توزن ميزان المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية ولتحقيق ذلك لجئت الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي بغرض الوصول إلى المستويات بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

ب- احتياطي كاف من العملات الأجنبية: فعندما يكون في حوزة البلاد قدر مهم من احتياطات العملات والقدرة الكبيرة على الاستدانة في الأسواق الدولية ويمكن لها أن تدفع تعادل عملاتها بتخصيص جزء من هذه الاحتياطات أو من القروض لهذا الغرض إي لمواجهة عدم التوازن في المدفوعات الخارجية، بما أن اقتصاد الجزائر يعتمد على

- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.

- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة عند تخفيضه مما يؤدي إلى تقليص الطلب على الواردات خاصة على السلع غير أساسية.

- كما قولنا سابقا يعمل على تخفيض الواردات وبمقابل يزيد من القدرة التنافسية للبلاد وهذا ينعكس على زيادة في الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كالتقليل البطالة... وغيرها).

- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فرصة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد.

- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطلق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.

- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية، من خلال دخول خبرات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءات التي يستفيد منها المنتخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.

- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليل ضغوط المضاربة.¹

- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض أثار

² شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الاطلس للنشر والتوزيع، الجزائر 1994، ص: 96.

¹ حللو مومس بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان، 2010، ص: 55.

5- لخلو مومس بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسن العصرية بيروت لبنان، 2010.

6- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.

القوانين والمراسيم:

07-اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23-12-1995 المتعلقة بتعديل واستبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.

08-اللائحة رقم 78-95 المؤرخة في 26-12-1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.

09-التعليمية رقم 79-1995 المؤرخة في 27-12-1995 المتعلقة بتنظيم وتسيير سوق الصرف.

ب-باللغة الاجنبية:

10-Abdelkarim Naas, Le Système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, INAS, Paris 2003.

11-A. benbitour, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, édition Marinoor, Alger, 1998.

12-Olivier blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie, 4eme édition France 2006.

14-K. Nashashibi et Autre, Algerie: Stabilisation et transition à l'économie de marché, Fond Monétaie Intenational, washington 1998.

15- The World Bank, Democratic and Popular Republic of Algeria: Exchange and Trade reform, April 1991

البترول فإن حجم احتياطياتها من الصرف يتوقف على سعر البرميل من هذا الأخير.

خلاصة:

إن أهمية أسواق الصرف تتزايد مع تزايد حركة التجارة الدولية وتحريرها من القيود والعوائق التي تتعرض سبيلها، كما إن أحد القرارات التي تواجه البلدان تتمثل في اختيار أنسب نظام لسعر الصرف المربوطة أو الثابتة أو المعومة حسب ما يناسب الظروف التي تمر بها كل دولة ويتطلب هذا الإجراء معرفة خصائص نظم الصرف وسياسات القطاع المالي المصاحبة له تتلاءم مع كل دولة، الجزائر إحدى هذه الدول التي تبنت عدة أنظمة وذلك تماشيا مع متطلبات كل فترة أي في ظل اقتصاد الموجه مروراً بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق الذي نادى إليه صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي ذلك بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها في هذا الإطار بداية التحرير الدينار الجزائري في العمليات الجارية.

كما تمكنت الجزائر من تحقيق استقراراً في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي والتحكم في المديونية الخارجية، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وستتلاشى بمجرد تراجع أسعار النفط.

قائمة المراجع:

أ-باللغة العربية:

1- الطامر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

2- شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.

3- عبد الرحمان يسري، أحمد السريبي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعة الإسكندرية، 2007.

4- عبد المجيد قدي-المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003/ 2004.